EP

UNEP/MED IG.24/18

الأمم
المتحدة

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

UNEP

2 تشرين الأول/أكتوبر 2019
الأصل: اللغة الإنجليزية

الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

**نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2019**

**البند 5 من جدول الأعمال: الجلسة الوزارية**

# مذكرة المعلومات الأساسية للمناقشات الوزارية في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة

لأسباب تتعلق بالبيئة والاقتصاد في التكاليف، يتم طباعة هذا المستند بعدد محدود. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

**مذكرة الأمانة العامة**

أعدت الأمانة العامة مذكرة المعلومات الأساسية المرفقة للمناقشات الوزارية في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة بعد الاستنتاجات التي توصل إليها المكتب في الاجتماع السابع والثمانين (أثينا، اليونان، 6-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018) والاجتماع الثامن والثمانين (روما، إيطاليا، 21-22 أيار/مايو 2019) بشأن الموضوعات المقترحة بالجلسة الوزارية للاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة وبشأن إعداد الإعلان الوزاري الخاص بها والعرض التقديمي لهذه الموضوعات في اجتماع جهات تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (أثينا، اليونان، 10-13 أيلول/سبتمبر 2019) من خلال الوثيقة UNEP/MED WG.468/19.

قررت جهات تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في اجتماعها تركيز جلسة حوار لاستعراض السياسة الوزارية بشأن *التوجيه الإستراتيجي لإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مع مراعاة السياق العالمي الحالي والأطر ذات الصلة. ويتضمن ذلك جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، وإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ اتفاق باريس، وتنفيذ الإطار الإستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 الذي يهدف إلى تحييد أثر تدهور الأراضي، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة.*

توضح الوثيقة المرفقة سياق الجلسة الوزارية مع مراعاة التطورات الأكثر أهمية على المستوى العالمي بالإضافة إلى تنفيذ الوثائق الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة ذات الصلة وتحدد الأسئلة لتيسير التدخلات والمناقشة من قِبل الوزراء ورؤساء الوفود خلال الجلسة الوزارية للاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة الذي سيعقد يوم الأربعاء، 4 كانون الأول/ديسمبر 2019.

**مذكرة المعلومات الأساسية للجلسة الوزارية في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة**

**1.** إن نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة وإطاره المؤسسي والتنظيمي والتنفيذي، هو منبر حكومي دولي فريد متعدد الأطراف يسمح لبلدان البحر الأبيض المتوسط بالتعزيز الفعال للحماية البيئية للتراث المشترك، *Mare Nostrum*، الذي يتمتع بثراء لا يضاهى من حيث التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والروابط الثقافية، من أجل التقدم معاً من خلال تنفيذ الصكوك القانونية والإستراتيجيات والسياسات العامة، فضلًا عن البرامج والمشروعات والمبادرات العلمية والفنية، وضمان إرث من الاستدامة للأجيال المقبلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في نهاية المطاف.

2. لا يمكن تحقيق الهدف الشامل لاتفاقية برشلونة، أي "الحفاظ على التراث المشترك وتنميته المستدامة، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة" من خلال متابعة المسارات الحالية ويتطلب تغييراً تحولياً: تحول منهجي في السلوك يستدعي نهجاً شاملاً مع المشاركة الفعالة لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة في الخطوات المختلفة لدورة السياسات. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة لتكامل المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في مسارات تحول واقعية ولكن مرغوبة.

**أ. السيناريو العالمي وزخم نابولي**

**3.** ينعقد الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في الفترة من (2-5 كانون الأول/ديسمبر 2019) بنابولي، إيطاليا، في مرحلة حاسمة من جدول الأعمال العالمي لضمان التوجيه الإستراتيجي لمستقبل منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة. تُدعى بلدان البحر الأبيض المتوسط ضمن هذه المنظومة إلى مواجهة تحديات التنمية البيئية والمستدامة معاً لضمان رفاه مواطني البحر الأبيض المتوسط المستقبليين ورخائهم، وإلى تقديم نموذج بارز لتنفيذ العمليات والأهداف والغايات العالمية الجارية على المستوى الإقليمي.

4. **يشمل ذلك جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي (**CBD**) تنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (**UNFCCC**)، الإطار الإستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 الذي يهدف إلى تحييد أثر تدهور الأراضي والقرارات ذات الصلة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وتتضمن العمليات الأخرى ذات الصلة الأعمال التحضيرية للمحافل الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2020 والاتحاد العالمي لحفظ البيئة والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة، بالإضافة إلى التقارير والتحليلات المقدمة استناداً إلى العلوم في الأشهر الماضية مثل تقارير اللجنة الدولية للتغيرات المناخية والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.**

5. **في مثل هذا الإطار المفصل، عقدت عدة** فعاليات عالمية وإقليمية كبرى في عام 2019 حول مجالات ذات صلة بموضوعات الجلسة الوزارية للاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة. ويتضمن ذلك (بحسب للترتيب الزمني):

(i) *في الفترة من 11 إلى 15 آذار/مارس 2019*، عقدت الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) في نيروبي تحت الموضوع الشامل "*الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين*"، حيث جدد القراران 4/7 بشأن "*النفايات البلاستيكية البحرية والجزئيات البلاستيكية*" و4/10 بشأن "*معالجة التلوث الناتج عن المنتجات البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة*" الالتزام العالمي بحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية عن طريق الحد من المنتجات البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة؛

(ii) *في الفترة من 5 إلى 6 أيار/مايو 2019*، عقدت ورشة حول خطة عمل مجموعة الدول السبع G7 لمكافحة النفايات البحرية بالتآزر مع اتفاقيات البحار الإقليمية في ميتز، فرنسا، تلاها "*إطار تنفيذ مجموعة الدول العشرين G20 للإجراءات المتعلقة بالنفايات البلاستيكية البحرية*" المعتمدة في 16 حزيران/يونيو 2019 في كارويزاوا، اليابان، مسلطين الضوء على الحاجة الملحة للقضاء على تصريف النفايات والجزئيات البلاستيكية في المحيطات؛

(iii) *في 7 أيار/مايو 2019*، قدم المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) بعد جلسته العامة السابعة تقريراً عن الأبحاث التي أظهرت أن الطبيعة آخذة في التدهور بمعدلات غير مسبوقة وأطلق "*تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية*" الذي يوضح التغيير الكبير الذي أحدثه الإنسان في ثلاثة أرباع البيئة البرية وثلثي البيئة البحرية؛

(iv) *في 24 حزيران/يونيو 2019*، دعت *"قمة الشاطئين. منتدى البحر الأبيض المتوسط"* المنعقدة في مرسيليا إلى القضاء على استخدام البلاستيك والقضاء على النفايات وخفض الانبعاثات في البحر الأبيض المتوسط، مسلطة الضوء على الآثار المدمرة للاحترار العالمي في المنطقة وأوجه عدم المساواة الاجتماعية الناجمة عن التصريفات الكيميائية والبلاستيكية؛

(v) *في 9 تموز/يوليو 2019*، صدر تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 موضحاً التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف السبعة عشر المتفق عليها عالمياً في عام 2015، مشيراً إلى أن التحديات المقبلة ذات الصلة تتطلب "استجابة أعمق وأسرع وأكثر طموحاً" حسبما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة؛

(vi) *في* ***الفترة من 2 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019، رحبت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في مؤتمر الأطراف الرابع عشر، المنعقد في نيودلهي، الهند، بعقد الأمم المتحدة بشأن استعادة النظم الإيكولوجية للفترة (2021-2030) وسلطت الضوء على أن ضمان الاستقرار لكمية وجودة الموارد الطبيعية الضرورية لدعم وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي حسب استخدامهم (نهج "تحييد أثر تدهور الأراضي") يلعب دوراً رئيسياً في معالجة أزمة المناخ، وتعزيز إمدادات المياه والتنوع البيولوجي؛***

(vii) *في الفترة من 20 إلى 23 أيلول/سبتمبر 2019*، بعد تقرير العام الماضي "التقرير الخاص: الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية" قدمت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية في دورتها الحادية والخمسين *التقرير الخاص بشأن المحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير* (SROCC) حيث قدمت معلومات قيّمة حول كيفية تأثير تغير المناخ على النظم الإيكولوجية المحيطية والساحلية، والكيفية التي يمكن أن تستجيب بها الطبيعة والمجتمع لمخاطره؛

(viii) *في 23 أيلول/سبتمبر 2019*، أعلن واضعو السياسات من الحكومات والشركات والمجتمع المدني، في قمة العمل المناخي لعام 2019 المنعقدة في نيويورك، عن خطوات محتملة بعيدة المدى لمواجهة تغير المناخ، ممهدة الطريق إلى مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، "مؤتمر الأطراف الأزرق"، في سانتياغو، تشيلي، في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

**ب. التحديات الرئيسية والمشكلات الناشئة**

**6.** تتصدر التحديات البيئية والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة السياق العالمي. ترتفع درجة حرارة البحر في جميع الأعماق ويتعرض لفقدان الأكسجين وزيادة الحمضية. ويؤثر ذلك على النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه العذبة ويتسبب في حدوث تغيرات جغرافية في الأنواع البحرية بينما تتعرض النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية بأكملها للإجهاد. ***ومن المتوقع أن يؤدي الأثر المقترن بالاحترار والجفاف إلى زيادة عامة في الجفاف والتصحر اللاحق في العديد من النظم الإيكولوجية البرية في البحر الأبيض المتوسط.*** وتؤثر هذه التغييرات أيضاً على المجتمعات البشرية من خلال التأثير على إمدادات المياه العذبة والبنية الأساسية والنقل والأمن الغذائي والسياحة والترفيه والصحة والرفاه والثقافة والقيم الاجتماعية. وبشكل أكثر تحديدًا:

- لا يزال البحر الأبيض المتوسط يواجه تحديات التلوث وهو أحد أكثر المناطق المتأثرة بالنفايات البحرية في العالم: حيث لا تزال المغذيات والمعادن الثقيلة والملوثات العضوية الثابتة (POPs) ومبيدات الآفات والمواد الهيدروكربونية والقمامة البحرية الملوثات الرئيسية للبحر الأبيض المتوسط، مع استنثار البلاستيك بما يصل إلى 95% من مجموع النفايات البحرية العائمة وأكثر من 50% من النفايات البحرية في قاع البحر، ومعظمها ناشئ عن المنتجات البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة. تُظهر التحليلات أيضاً أن هناك خمسة أنواع من الفضلات، معظمها من البلاستيك المعد للاستخدام لمرة واحدة، تمثل أكثر من 60% من تركيبة النفايات البحرية.

- وفي الوقت الحالي، يخضع 8.97% من سطح البحر الأبيض المتوسط لوضع التصنيف القانوني، حيث تُغطى نسبة 1.6% و0.04% بمواقع معيّنة وطنياً ومناطق بحرية محمية (MPAs) ومناطق محظور الدخول فيها أو مناطق يُمنع فيها صيد الأسماك أو التنقيب؛ ومع ذلك، لم نحقق بعد الهدف 14.5 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "الحفاظ على 10% على الأقل من المناطق البحرية والساحلية بحلول عام 2020"، ولا تزال الجهود مطلوبة للوصول إلى توزيع مكاني أكثر تجانساً للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية في حوض البحر المتوسط، والأكثر إثارة للقلق هو أن 10% فقط من المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط تنفذ خطط الإدارة على النحو الواجب؛

- يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات تأثر شديد بتغيّر المناخ، حيث يبلغ متوسط درجات الحرارة السنوية معدلاً أعلى بالفعل من اتجاهات الاحترار العالمي الحالية (+1.1 درجة مئوية)، مع هطول الأمطار بصورة متكررة وكثيفة ومع ارتفاع منسوب سطح البحر بوتيرة متسارعة حيث يؤدي تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الاحترار وحالات الجفاف الشديدة والأحداث المتطرفة المتغيرة وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات إلى تفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية القائمة.

- تتطلب المنافسة المتزايدة على استخدام المساحات والموارد البحرية في البحر الأبيض المتوسط بذل مزيد من الجهود للتحكم في الآثار المرتبطة بتوسيع وتنويع القطاعات البحرية وتقليلها إلى أدنى حد: ففي عام 2015، كانت تتمتع منطقة البحر المتوسط والبحر الأسود بأدنى نسبة مئوية من الأرصدة السمكية المستدامة في جميع أنحاء العالم (37.8%)، مع صيد 78% من الأرصدة السمكية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي يتم صيدها بمستويات غير مستدامة بيولوجياً.

**7. إن هذه التحديات وجدول الأعمال البيئي العالمي وقرارات الأطراف المتعاقدة والعمل المنجز بواسطة نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة خلال السنتين الماضيتين كانت على أساس المناقشات،** في ضوء التحضير للجلسة الوزارية والإعلان الوزاري للاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة. وقد أدى ذلك إلى تحديد المجالات الأربعة ذات الأولوية، وهي القمامة البحرية والمناطق البحرية المحمية (MPAs) والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والاقتصاد الأزرق (مع التركيز على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)/تخطيط الحيز البحري (MSP) والسياحة المستدامة).

**ج. برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة: المسار المستقبلي**

8. يمكن أن يلعب نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة دورًا رئيسيًا في تعزيز تحولات الاستدامة. غير أن ذلك يتطلب خطوة عاجلة من التخطيط والمشاركة والابتكار المحلي إلى التنفيذ واسع النطاق على أرض الواقع والإنفاذ الفعال، بالتعاون مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص ووكالات التمويل ذات الصلة. فالتنفيذ والإنفاذ لا يواكبان طموح الأهداف والتدابير المتفق عليها بشكل مشترك، ويخاطران بالتشكيك في شموليتهما والإنجازات الرئيسية في الدبلوماسية البيئية في المنطقة. إن التهديد الوشيك بحدوث ضرر جسيم لا رجعة فيه للنظم الإيكولوجية وما يتلوه من ضرر على رفاه الإنسان يستدعي التنفيذ والإنفاذ العاجلين للإجراءات المتفق عليها، ورسملة العديد من الابتكارات ذات الصلة وتوسيع نطاقها ونشرها في نهج متسق، والرصد والتقييم الكافيين لضمان تحقيق التدابير للآثار المرجوة، والتعديلات اللازمة عند تراجع الإنجازات.

**9. يجب مواجهة التحديات باستخدام جميع القدرات المتاحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية للإدارة البيئية من أجل التنمية المستدامة وحماية البيئة. تلعب منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة دوراً رئيسياً في تقديم استجابات فعالة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط والمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ ولايته، وزيادة الروابط والتفاعلات مع العمليات العالمية والإقليمية الجارية، وإنفاذ الالتزامات المهمة المتزايدة التي تم التعهد بها في أكثر من أربعة عقود من العمل المشترك.**

10. **في سياق الاهتمام المتزايد بالمشكلات البحرية والساحلية والتنمية المستدامة من جانب المجتمع الدولي، وأهمية البعد الإقليمي ودور برامج واتفاقيات البحار الإقليمية، قُدمت عدة مشروعات قرارات في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة ليتم اعتمادها، بما في ذلك ما يلي: تطوير خطط إقليمية لمنع/الحد من التلوث الناجم عن المصادر البرية؛ إعداد برنامج العمل الإستراتيجي الجديد للتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط؛ خارطة طريق للتعيين المحتمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت؛ إنشاء مناطق جديدة للقطاعات المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط؛ المعايير الفنية والمبادئ التوجيهية لتعزيز تنفيذ البروتوكولات وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين؛ إطار عمل إقليمي مشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومجموعة من التدابير الإقليمية بشأن الأعمال التجارية الصديقة للبيئة والمنتهجة للتدوير والمنتجات المستدامة؛ دراسات تقييم، بما في ذلك تقرير حالة البيئة والتنمية لعام 2019 وإستراتيجية الاتصال العملية وخارطة طريق لإعداد سياسة لإدارة البيانات، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، ستعزز فرص التمويل الجديدة التنفيذ، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية وشركاء آخرين.**

11. **ستكون نتيجة الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة والتوجيه المقدم من الأطراف المتعاقدة حاسمة عندما تشرع منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة في إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة للفترة 2022-2027. ومن هذا المنطلق، يشكل الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة مناسبة حسنة التوقيت وفريدة من نوعها لتحدد الاتجاهات الرئيسية لمستقبل المنظومة بأكملها على المدى القريب والمتوسط. ويتعين على الأطراف المتعاقدة أن تضطلع بمسؤوليتها فيما يتعلق بتوجيه المنظومة في وضع خيارات إستراتيجية تستجيب لاحتياجات المنطقة وشعبها، وتكون فعالة في الإسهام في البرنامج العالمي.**

**د. أسئلة مقترحة للوزراء**

**12.** يُدعى الوزراء إلى إجراء مداخلاتهم في مدة تبلغ 7 دقائق بحد أقصى، والتأكيد على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ووصف الإجراءات والالتزامات المتعلقة بالاستجابة للتحديات الوطنية والإقليمية. وقد صيغت الأسئلة التالية لتركيز وتيسير المناقشة:

- ما التحديات الوطنية والممارسات الجيدة لديكم فيما يتعلق بالوقاية من النفايات البحرية والحد منها؟ ما التدابير المشتركة الأخرى التي يجب على دول البحر الأبيض المتوسط اتخاذها لتقديم استجابة جماعية وفعالة؟
- ما المساهمة المتوقعة في إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 من وجهة نظركم الوطنية والإقليمية؟ في هذا السياق، ما المطلوب على الصعيدين الوطني والإقليمي للالتزام بالأهداف العالمية للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط وتحقيقها؟
- كيف يمكن تعزيز إجراءات تخفيض الانبعاثات من خلال العمل الجماعي لتحقيق مستقبل خالٍ من تلوث الهواء بشكل تدريجي لمواطني البحر الأبيض المتوسط من المصادر البحرية والبرية، ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ في المنطقة؟
- في رأيكم، ما أهم تدبير إستراتيجي وابتكاري لتسريع التحول الإيكولوجي للبحر الأبيض المتوسط نحو مستقبل مستدام على النحو المتوخى في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 والإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة ولتعزيز اقتصاد التدوير؟
- تبين أن إنفاذ الواجبات والالتزامات الناشئة عن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والامتثال لها يزداد تعقيدًا. ما وجهات نظركم بشأن أفضل السبل لكفالة تنفيذها الفعال والمنسق على الصعيدين العالمي والإقليمي، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير؟